

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

لشركة الحديد والصلب المصرية

المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠١٤

لمناقشة مشروع الموازنة التقديرية للشركة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة الحديد والصلب المصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ لمناقشة مشروع الموازنة التقديرية للشركة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ . وذلك في تمام الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠١٤ ، بمقر الشركة القابضة للصناعات المعدنية بجاردن سيتي - بالقاهرة - برئاسة السيد المهندس/ زكي عبده بسيوني رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية (ش . ق . م . م) ورئيس الجمعية العامة للشركة للنظر في جدول الأعمال الآتي :

- اعتماد مشروع الموازنة التقديرية للشركة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ .

- الموافقة على بيع قطعة أرض للشركة المصرية لنقل الكهرباء لاقامة محطة المحولات الجديدة عليها . وذلك بحضور السيادة :

أولاً : أعضاء الجمعية العامة :-

السادة أعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية (ش . ق . م . م)

- المستشار / محمد محمود الدكروري

- المهندس / محمد عبد العزيز خطاب

- الدكتور مهندس / سعد مجاهد الراجحي

- الدكتور / جمال محمد مجاهد

- الأستاذ / أحمد محمد صالح

- المهندس / السيد إبراهيم عبد الوهاب

- الدكتور / أحمد سعد عبد اللطيف سعد

- الدكتور جيتو جى / زينهم سيد أحمد الألفسى

- الدكتور مهندس / محمود إبراهيم نصر إبراهيم

- الأستاذ / عمارة إبراهيم حسين

السادة المساهمون من الأفراد والأشخاص الاعتبارية و من القطاع الخاص

ثانياً : مجلس إدارة شركة الحديد والصلب المصرية :

- السيد المهندس / محمد سعد نجيدة - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

الأعضاء المعنون غير المتفرغين :

- السيد المهندس / محمد الغنيمي محمد الهادى

- السيد المحاسب / أحمد فهمى عمر

الأعضاء المعنون :

- السيد / سعد اسبيلان سعد

- السيد / أحمد عويش عبد اللطيف



رئيس اللجنة النقابية :

- السيد/ جمال عبد المولى إبراهيم

ثالثا: السادة مراقبو الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات :

المحاسب / شريف نجم الدين محمود - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة الحسابات
المحاسب/ محمد محمود إسماعيل - وكيل الوزارة - نائب أول مدير إدارة مراقبة الحسابات
الأستاذة / زينب حلمي محمد - مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة الحسابات
المحاسب/ وائل أحمد أبو بكر - مراقب الحسابات

السادة ممثلو شعبة تقييم الأداء بالجهاز المركزي للمحاسبات :

- الأستاذ / محمد عبد الغنى محمد
- المحاسب/ السيد حسن على سالم
- المحاسب/ الأمير أحمد محمود
- رئيس قطاع الصناعات المعدنية والهندسية
- مدير عام إدارة متابعة الصناعات المعدنية
- رئيس شعبة الصناعات المعدنية

السادة ممثلو مركز معلومات قطاع الأعمال العام :

- الأستاذة / ذهب سيد محمد - وكيل الوزارة - رئيس الإدارة المركزية للصناعات المعدنية
- الأستاذ/ عبد الرزاق محمود عبد الرزاق - الأخصائي بشعبة الصناعات المعدنية
افتتح السيد المهندس / زكى عبده بسيونى - رئيس الجمعية العامة للشركة الاجتماع حيث سيادته بكل من
السيد الدكتور / جمال محمد مجاهد - والسيد المهندس / السيد إبراهيم عبد الوهاب ، أعضاء مجلس إدارة
الشركة القابضة للصناعات المعدنية والسادة مراقبي الحسابات (السيد المحاسب / شريف نجم الدين محمد -
وكيل أول الوزارة - مدير مراقبة الحسابات والسيد المحاسب / محمد محمود اسماعيل - وكيل الوزارة -
نائب أول مدير إدارة مراقبة الحسابات والسيدة الأستاذة / زينب حلمي محمد - مدير عام - نائب مدير إدارة
مراقبة الحسابات والسيد المحاسب / وائل احمد ابو بكر - مراقب الحسابات) والسيد الاستاذ / محمد عبد الغنى
محمد - رئيس قطاع الصناعات المعدنية والهندسية بالجهاز المركزي للمحاسبات .
وتم اختيار كل من السيدات : المحاسب/ محمد عبد الرؤوف محمد ، والمحاسب/ مجدي عبد الرحمن
محمد - جامعين للأصوات ، والمحاسب/ محمد عبد الوهاب صقر - أمين سر للجمعية العامة ، وكانت نسبة
الحضور للسادة المشاركين ٩٠ % .

وبعد التحقق من صحة انعقاد الجمعية العامة عرض السيد المهندس / محمد سعد نجيدة - رئيس
مجلس الإدارة والعضو المنتدب تقرير مجلس الإدارة عن مشروع الموازنة التقديرية للشركة للعام
المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ وذلك فى الإطار الآتى :

تقدم إداره الشركة مشروع الموازنة التقديرية لأعمالها الإنتاجية - البيعية والتمويلية خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ .

أولا : أسس إعداد مشروع الموازنة التقديرية :

١. تحديد تشكيله الإنتاج وفقا للتشكيلة التي تحقق أكثر ربحية أو أقل خسارة والتي يمكن بيعها محليا
وخارجيا .
٢. يتم تحصيل قيمة المبيعات من عملاء القطاع الخاص والعام والأعمال العام نقدا أو بشيكات
مقبولة الدفع أو مصرفية بكامل قيمتها قبل تسليم المنتجات للعملاء .
٣. تم تسعير سعر الطن من فحم الكوك بسعر ٢٧٥٠ جنيها للطن طبقا للخطاب الوارد من شركة
النصر لصناعة الكوك بتاريخ ٢٠١٤/١/٥ .



٤. تم تقييم العملات الأجنبية وكذلك أرصدة القروض الخارجية بما يعادل ٧ جنيه للدولار و٩,٥٠٠ جنيه لليورو وقت إعداد الموازنة .
٥. تم تحديد أسعار المبيعات على أساس أسعار البيع الفعلية في شهر ٢٠١٣/١٢ وبلغ متوسط سعر بيع الطن محلي ٤٧٣٦ جنيه والتصدير بسعر ٤٢٢٥ جنيه .
٦. الاستفادة القصوى من أعمال التطوير والتحديث المستمرة حاليا بالشركة سواء من ناحية النظم التقنية والعمرات - أو طرح تشكيلة متنوعة .
٧. قد تتأثر خطة الموازنة مستقبلا بأي قرارات اقتصادية جديدة قد تصدر في المرحلة المقبلة .
٨. روعي في إعداد الموازنة تخفيض قيمة المخزون من الإنتاج التام . بكمية ٥٠٠٠٠٠ طن طبقا لاحتياجات السوق .
٩. تتأثر الخطة أيضا بما سوف يتم الاتفاق عليه في العقد الجديد المزمع توقيعه مع شركة النصر لصناعة الكوك .
١٠. روعي في إعداد الموازنة استمرارية الشركة بناء على قرار الجمعية العامة الغير عادية في ٢٠١٣/١٠/١ وبناء عليه تم الآتي :-
- a. طرح مناقضة بين الشركات العالمية لتطوير وتأهيل الشركة للوصول بالطاقة الإنتاجية إلى ١,٢ مليون طن ومازالت الدراسة مستمرة بمعرفة شركة تاتا والشركة في انتظار نتيجة ما تسفر عنه الدراسة لعرضها على الجهات المسنولة بالدولة .
- b. روعي ضخ استثمارات خلال عام الموازنة بمبلغ (١١٩٨٢٠) الف جنيه لعمليات الإحلال والتجديد .
- c. لسد العجز في العمالة في بعض القطاعات ولعدم إمكانية تعيين عمالة جديدة في الوقت الحالي تم إعادة هيكلة العمالة وإجراء عمليات تنقلات طبقا لاحتياجات القطاعات .
- d. روعي استيراد كمية ١٠٣٠٠٠ طن فحم كوك نظرا لعدم إمكانية شركة الكوك توفير الفحم اللازم للعمليات الإنتاجية بالإضافة إلى إبرام تعاقد جديد مع شركة الكوك لتوريد الفحم بكمية ٤٥٠٠٠٠ طن خلال عام الموازنة حيث ان المشكلة الحقيقية التي تسببت في الخسائر السابقة هي انخفاض الإنتاج نتيجة عدم توريد الفحم اللازم للإنتاج .
- ثانيا : أهداف مشروع الموازنة التقديرية .**
- يستهدف مشروع الموازنة التقديرية ضخ استثمارات قدرها ١١٩,٨٢٠ مليون جنيه لزوم عمليات الإحلال والتجديد ومرفق كشف استثمارات من قطاعات المشروعات .
 - يستهدف مشروع الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ السيطرة على الخسائر المحققة ومحاولة نقلها بحيث تصبح كحد أقصى ٣١٥,٣٥٢ مليون جنيه علما بأنه في حالة حدوث أي تغيرات جديدة قد يتغير هذا الرقم عما هو متوقع .
 - تنمية المهارات اللازمة للعاملين باعتبار أن العنصر البشري هو من أهم العناصر الرئيسية في منظومة التطوير والتحديث .



أولا : الإنتاج :-

تستهدف الشركة إنتاج ٦٥٠.٠٠٠ ألف طن كمنتجات نهائية معدة للبيع بنسبة ٢٣٣ % من إنتاج فعلي عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ .

(الإنتاج بالآلاف طن)

موازنة ٢٠١٤/٢٠١٣	فعلي ٢٠١٣/٢٠١٢	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	المنتج
٢١٩	٨٥	٢١٩	قطاعات
٣٩٩	١٤٨	٣٩٩	مسطحات
٣٠	٤٥	٣٠	مربعات
٢	١	٢	زهري
٦٥٠	٢٧٩	٦٥٠	الجمالية

❖ وقد تحددت التشكيلة علي أساس المنتج الأكثر ربحية أو الذي يحقق أقل خسارة ، وفقا لاحتياجات السوق المحلي والخارجي .

❖ يستهدف تنفيذ الخطة الإنتاجية رفع كفاءة التشغيل من خلال تنفيذ برامج تؤدي إلى تخفيض الفاقد في العمليات التشغيلية بما يحسن اقتصاديات التشغيل .

ثانيا : المبيعات :-

• استهدفت الشركة بيع ٧٠٠ ألف طن المخطط إنتاج ٦٥٠ ألف طن منها وبيع ٥٠ ألف طن من أرصدة مخزون المنتجات التامة وفقا لتشكيله تحقق أكثر ربحية وتمكن معها الشركة من بيعها محليا وخارجيا وتبلغ نسبة كميات البيع ٢١٥ % من المبيعات الفعلية عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ونسبة ١٠٠ % من الموازنة التخطيطية ٢٠١٣/٢٠١٤ ويوضحها جدول كميات المبيعات التالي

(الكمية بالآلاف طن)

موازنة ٢٠١٤/٢٠١٣	فعلي ٢٠١٣/٢٠١٢	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	المنتج
٢١٩	١٣٧	٢١٩	قطاعات
٣٩٩	١٤٣	٣٩٩	مسطحات
٣٠	٤٦	٣٠	مربعات
٢	-	٢	زهري
٥٠	-	٥٠	مبيعات من المخزون التام
٧٠٠	٣٢٦	٧٠٠	إجمالي

• تستهدف خطة المبيعات توفير احتياجات السوق المحلي أولا - مع تصريف ما يزيد عن احتياجات السوق المحلي للتصدير

وسب



جدول يوضح كمية وقيمة المبيعات تفصيلا لموازنة ٢٠١٥/٢٠١٤

(الكمية بالآلاف طن والقيمة بالمليون جنيه)

المنتج	محا		تصدير		جملة المبيعات	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
قطاعات	١٧١	٨٥٦	٤٨	٢٢٣	٢١٩	١٠٧٩
مسطحات	٣٢٧	١٥٠٦	٧٢	٢٨٤	٣٩٩	١٧٩٠
مربعات	٣٠	١١٧			٣٠	١١٧
زهر	٢	٥			٢	٥
مبيعات من المخزون	٥٠	٢٦٣			٥٠	٢٦٣
جملة	٥٨٠	٢٧٤٧	١٢٠	٥٠٧	٧٠٠	٣٢٥٤

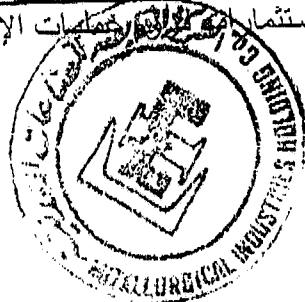
- قيمة العملات الأجنبية من التصدير نحو ٧٢,٤٣٠ مليون دولار .
 - تم تقدير متوسط أسعار المبيعات للكمية المباعة وقدرها ٧٠٠ ألف طن للموازنة التخطيطية لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ على أساس المتوسطات الفعلية لكل صنف علي حده .
 - يستهدف مشروع الموازنة تحصيل قيمة كافة ما يباع خلال ذات الفترة .
 - سيتم بيع ٣٠٠,٠٠٠ طن خام حديد منخفض الجودة وعالي المنجنيز من مناجم الواحات البحرية خلال فترة الموازنة بقيمة بيعيه ٣٠ مليون جنيهها وتكلفتهم ١٣,٥٧٤ مليون جنيهها .
- ثالثا : الأعباء التمويلية :-

- استهدفت حركة الأموال خلال مشروع الموازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ سداد كافة المستلزمات السلعية المشترقة اللازمة للإنتاج خلال مشروع الموازنة وكذلك توفير النقدية للاستثمارات بالإضافة إلي استيراد كمية ١٠٣,٠٠٠ طن فحم كوك لتغطية احتياجات الخطة الإنتاجية حيث أن شركة الكوك ستقوم بتوفير ٤٥٠ ألف طن فحم كوك فقط .
 - سداد أقساط القروض الأجنبية المستحقة في مواعيدها بقيمة تبلغ نحو ٦,٨٧٤ مليون جنيه بالإضافة إلى الأعباء التمويلية التالية نحو ٠,٣٤٠ مليون جنيه .
- تفاصيلها علي النحو التالي :-

(القيمة بمليون جنيه)

البيانات	الأقساط	الأعباء
مشروع معالجة المياه	٠,٠٩٤	٠,٠١٠
التحكم في المياه والغاز	٠,٤٣٥	٠,٠٦٢
مركز التحكم في الشبكات الكهرباء	٠,٤٦٧	٠,٠٣١
مشروع تأهيل الساخن	٤,٣٢٦	٠,١٢٢
الصندوق الكويتي	-	-
الحزبة الفرنسية الثايرستور	١,٥٥٢	٠,١١٥
الإجمالي	٦,٨٧٤	٠,٣٤٠

- كما يستهدف مشروع الموازنة النقدية تنفيذ استثمارات في مجالات الإحلال والتجديد بمبلغ ١١٩,٨٢٠ مليون جنيه .



رابعاً : الخطة الاستثمارية :-

يستهدف مشروع الموازنة تنفيذ بعض الاستثمارات بقيمة ١١٩,٨٢٠ مليون جنيه لرفع كفاءة معدلات التشغيل مما يساعد في سهولة تدفق الإنتاج .
ولقد روعي سداد هذه الاستثمارات من إيرادات الشركة علماً بأن هناك رؤية لمجلس اداره الشركة لتحسين أدائها والمحافظة علي استمراريتها وتطويرها وتحسين موقفها المالي وتم مناقشة هذه الرؤية مع الجهات المعنية بالدولة وذلك سيؤدي الي تحسين جودة الإنتاج وزيادته وتخفيض التكاليف .

خامساً : قواعد الحوكمة :-

تقوم الشركة بتطبيق قواعد الحوكمة طبقاً لمبادئ الحوكمة المعمول بها لشركات قطاع الأعمال العام وهي :-
❖ وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال بالشركة
❖ الشفافية والإفصاح .
❖ مسئولية مجلس الاداره .
❖ المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (الملاك) .
❖ تم تشكيل لجنة المراجعة بالشركة وذلك طبقاً لقرار هيئة الرقابة المالية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٨ الصادر في ٢٢/٩/٢٠٠٨ وتقوم اللجنة بتقديم ملاحظاتها وتوصياتها للشركة ويتم موافاة اداره الإفصاح ببورصة القاهرة وهيئة الرقابة المالية بملخص تقرير لجنة المراجعة في المواعيد المحددة

سادساً : شئون البيئة :-

➤ تطبيقاً للقانون رقم ١٩٩٤/٤ وتعديلاته قامت الشركة بإنشاء قطاع البيئة بقرار مجلس الاداره بجلسته في ٢٦/٥/٢٠١٠ .
منوط به متابعة المشاكل البيئية بالشركة والعمل علي حلها بالإمكانات المتاحة والوصول بحدود الانبعاثات الترايبيه والغازية لحدود القانون كلما أمكن ذلك .
والقطاع يقوم بإعداد سجلات الحالة البيئية للمنشأة وسجل المواد والمخلفات الخطرة ويقوم بإجراء القياسات اليومية لبيئة العمل للوقوف علي الجيود في حينه والتعاون مع الجهات الخارجية في إجراء القياسات الدورية لبيئة العمل .
➤ تقوم الشركة بجهود ملموسة في الصيانات الدورية بمعدات سحب الأتربة والتخلص من الغازات ومعالجة مياه الصرف الصناعي مما أدى الي الحد من زيادة الملوثات عن حدود القانون وتهدف الشركة بالتعاون مع جهاز شئون البيئة في إقامة مشروعات بيئية للوصول بالشركة الي الحالة المثالية ومنع المخالفات سواء في بيئة العمل أو البيئة المحيطة وتدرج الشركة مشروعات تحديث نظم سحب الأتربة من التلييد والأفران وتحديث أنظمة تنقية الغازات بالأفران والصليب والدفلة ضمن أعمال خطة التطوير .
➤ وتلتزم الشركة بإعداد دراسة لتقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة ومشروعات

الإحلال والتجديد
ر س



سابعاً : التدريب والبحوث والتطوير :-

١. البرامج والأنشطة التدريبية المخططة خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

ملاحظات	التكلفة المالية المقترحة بالجنيه	العدد المقترح	البيان
	٤٠٠٠٠٠	—	البعثات للخارج للتدريب والتطوير
	١٥٠٠٠٠	٤٥٠	اداره عمليات الإنتاج والصيانة
		١٥٠	تاهيل الموارد البشرية
		١٥٠	الامن الصناعي
		١٥٠	المالية والتجارية والتسويق
	٥٥٠٠٠٠	٩٠٠	

٢- البرامج الداخلية المستهدفة خلال الموازنة ٢٠١٤/٢٠١٥

ملاحظات	التكلفة المالية لمقترحة بالجنيه	العدد المقترح	البيان	
	٢٥٠٠٠٠	٣٠٠	البرامج التقديمية	
		٩٠٠	برامج فني داخلي	
		١٠٠	برنامج الأمن الصناعي	
		١٠٠	برامج اداره الجودة الأيزو	
		١٠٠	برامج شئون البيئة	
		٣٠٠	المراكز المتخصصة (هندوليك - مبرمجات صناعية)	
		١٠٠	برامج تخصصية	
		٣٠٠	برامج نقل خبرة	
		١٠٠	برامج ذو هدف	
		١٠٠	ندوات ومؤتمرات	
		٢٥٠٠٠٠ جنيه	٢٤٠٠ متدرب	الإجمالي
		٨٠٠٠٠٠ جنيه	٣٣٠٠ متدرب	الإجمالي العام

ولا يسع الشركة في نهاية التقرير إلا أن تسجل كل الشكر والتقدير للسيد المهندس / رئيس مجلس اداره شركة الصناعات المعدنية وجميع السادة المسؤولين بشركة الصناعات المعدنية .
كما نسجل خالص شكرنا لاداره العامة لمراقبة الحسابات للصناعات المعدنية والسادة مراقبي الحسابات علي المعاونة الصادقة التي يقدمونها باستمرار للشركة .
و نسجل الشكر لجميع العاملين الشرفاء بكافة قطاعات الشركة .
ولا أنسى أن أوجه الشكر والتقدير للسادة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة النقابية للعاملين بالشركة علي وقتهم الشجاعة بجانب الإدارة .

والأمر معروض علي الجمعية العامة لاعتماد مشروع الموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥
سائلين الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لما فيه خير وصالح امتنا ..



السيد المهندس / زكي عبده بسيوني - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة :

مجهود رائع في هيكلة العمالة لم يقم به احد من قبل .

السيد الأستاذ احمد محمد صالح - عضو الجمعية العامة للشركة :-

الاختصار الكبير الذي تم في إعداد الموازنة أدى إلى شئ من الخلل فعلى سبيل المثال لم يتم الإشارة إلى تكلفة الأجور أو عدد العمالة المستهدفة في المذكرة التي قدمها السيد رئيس مجلس الإدارة.

ثم عقب السيد المهندس / محمد سعد نجيدة - رئيس مجلس إدارة الشركة :-

يتضمن التقرير المرفق في الموازنة تكلفة الاجور البالغة ٧٥٥ مليون جنيه دون اي مكافآت خاصة بالانتاج والشركة على استعداد تام حال تحسن السوق ان تسدد لشركة الكوك قيمة ما يتم توريده من فحم او لا بأول .

السيد الأستاذ / عقارة ابراهيم حسين - عضو الجمعية العامة للشركة .

حيث انني عامل بشركة الحديد والصلب فإن الازمة التي حدثت خلال الفترة من ١١/٢٦ - ٢٥/١٢/٢٥ فإنني اتوجه بالشكر الى مجلس ادارة الشركة واللجنة النقابية لادارتها هذه الازمة بحكمه وتفهم العمال حقيقة الامر ، وقد تعلمنا من سيادتكم ان من يعمل يأخذ ونحن ضد من لا يعمل .

النشاط الذي يحدث الآن في الحديد والصلب لو تحقق الهدف المأمول سوف تعطى لكل ذى حق حقه . فإذا استطعنا الوصول إلى ٢٠٠ مليون جنيه مبيعات شهريا فما الذى يمنع ان نجنب جزء من هذا المبلغ للمكافأة السنوية .

السيد الأستاذ احمد محمد صالح - عضو الجمعية العامة للشركة :-

انا غير متفق لان الاجور السنوية مليار جنيه والإنتاج ٦٥٠ الف طن يعنى الطن يتحمل ١٢٠٠ جنية خسارة بعد حساب تكلفة الطاقة والاجور .

وعقب السيد المهندس / ناهي غطاس عبد السيد - مستشار القطاعات التجارية بالشركة :-

السنة الماضية لم نستطع الناج ٥٠ % من المستهدف بالموازنة ونعرف الاسباب الاساسية لهذه الخسارة لكن هذا العام نستطيع تحقيق انتاج ٦٥٠ الف طن لان شركة الكوك لم تستطع السنة الماضية الوفاء بالتزاماتها فى توريد فحم الكوك فالتوريد السنة الماضية وصل لاقل من ٢١٤ الف طن .

السيد المهندس / زكي عبده بسيوني - رئيس الجمعية العامة للشركة :-

شركة الكوك لم تكن سبب فى هذه الخسارة ولكن المسئولين بشركة الحديد والصلب لا يستطيعوا التصرف فى المخزون .

السيد المهندس / محمد سعد نجيدة - رئيس مجلس إدارة الشركة :-

المخزون منذ عشرة سنوات ماضية كان ١٢٤ الف طن ووصل الان الى ٧١ الف طن .

ثم عقب السيد المهندس / زكي عبده بسيوني - رئيس الجمعية العامة للشركة :-

شئ جميل ولكن بيع هذا المخزون يسبب خسارة بشعة ولكن الحاجة الى السيولة النقدية تدفعنا للبيع ، وماذا عن الاستثمارات والتطوير ؟

السيد المهندس / محمد سعد نجيدة - رئيس مجلس إدارة الشركة :-

تم التعاقد مع شركة استشارية انجليزية وقد قدمت التقرير المبدئى للشركة وسوف تقدم التقرير النهائى يوم

٢٠١٤/٣/٣١

رئيس



السيد المهندس / دكتور عبد بسونى - رئيس الجمعية العامة للشركة :-

أهم شئ هو التكلفة الاستثمارية للتطوير ولولا الحالة الاقتصادية الحالية كان من الممكن أن ندفع للشركة مليار جنيه للمساهمة فى التطوير ولكن الامور جاءت عكس ما نريد .

السيد المهندس / محمد سعد نجيدة - رئيس مجلس إدارة الشركة :-

التكلفة الاستثمارية تصل الى ٣٥١ مليون دولار وبعد ذلك سوف استطيع انتاج حديد تسليح من الجهود الذاتية وذلك بعد دراسة تهدف الى انتاج ١,٢ مليون طن سنويا .

السيد المحاسب / شريف نجم الدين محمود - وكيل اول الوزارة / مدير ادارة مراقبة الحسابات :

كل عام وحضراتكم بخير ونشير إلى أن العديد من ردود الشركة على بعض الملاحظات تم إرجاعها إلى قيام شركة الكوك بالالتزام بتوريد فحم الكوك رغم أن تجارب الأعوام السابقة تفيد خلاف ذلك وسوف يتولى السيد مراقب الحسابات عرض التقرير على السادة أعضاء الجمعية .

وقد قام السيد مراقب الحسابات بعرض التقرير :-

كل عام وحضراتكم بخير .

الى السادة مساهمي شركة الحديد والصلب المصرية :-

راجعنا الموازنة التقديرية لشركة الحديد والصلب المصرية (ش.ق.م.م) خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ عن العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ والمتمثلة فى تقرير مجلس الادارة والقوائم المالية المقدرة عن نفس العام وهذه المعلومات المالية المستقبلية (التنبؤات) هى مسئولية ادارة الشركة بما فى ذلك الافتراضات المذكورة والتي تم بناء التنبؤات عليها وقد تم اعداد هذه المعلومات بغرض اعداد الخطط والسياسات الانتاجية والتسويقية والمالية للعام المالى المذكور .

تمت مراجعتنا وفقا لمعيار المراجعة المصرى رقم ٣٤٠٠ الخاص بأختبار المعلومات المالية المستقبلية من المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الاخرى الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٨ ، وذلك فى حدود فحصنا للبيانات والمعلومات التى حصلنا عليها ورأيانها لازمة لإبداء هذا الرأى .

الملحوظة :-

تم إعداد الموازنة وفقا للمنفذ الفعلي عن النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ ودون الأخذ فى الاعتبار المتوقع خلال النصف الثانى من العام المذكور وقد ترتب على ذلك عدم إظهار صافى قيمة الأصول الثابتة بالموازنة على حقيقتها حيث بلغت نحو ٧٨١ مليون جنيه وصحتها ٦٧٥ مليون جنيه نتيجة عدم حساب إهلاك للأصول الثابتة للنصف الثانى من العام ٢٠١٣/٢٠١٤ وما يترتب على ذلك من آثار .

رد الشركة :-

عند أعداد الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ تعتبر بيانات المركز المالى فى ٢٠١٣/١٢/٣١ هي بيانات الموازنة أول المدة وهي الأقرب إلى الواقع ويتم إجراء أي تغييرات تنتج عن الموازنة .

التعليق :-

الملاحظة قائمة حيث لم يتم الرد على عدم اظهار صافى قيمة الاصول الثابتة بالموازنة على حقيقتها ، فالموازنة عبارة عن توقعات للعام المعد عنه .

الملحوظة :-

لم تفصح الموازنة عن قدرة الشركة على الاستمرار نظرا لما تبين من الآتى :-

وما



استهدفت الموازنة تحقيق خسارة بنحو ٣١٥ مليون جنيه بإضافتها لرصيد الخسائر المرحلة في ٢٠١٣/١٢/٣١ والبالغ نحو ٢,١٣٤ مليار جنيه يصبح إجمالي الخسارة نحو ٢,٤٤٩ مليار جنيه بنسبة نحو ٢٥١% من رأس المال البالغ نحو ٩٧٧ مليون جنيه .

بلغت حقوق الملكية بالسالب بنحو ٩٩١ مليون جنيه .
ظهر إجمالي الاستثمار بالسالب بنحو ٦٦٢ مليون جنيه ورأس المال العامل بالسالب نحو ١,٦١٩ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ٢٢٨ مليون جنيه وبنسبة ١٦,٤% عنه في بداية عام الموازنة .

عدم سداد الإلتزامات المستحقة علي الشركة حيث بلغ رصيد الموردين نحو ١,٨٨٥ مليار جنيه (١,٤٩٥ مليار جنيه بحساب الموردين ٣٩٠ مليون جنيه بالحسابات الدائنة) والشركة القابضة نحو ١,٢٢٣ مليار جنيه ورصيد السحب علي المكشوف نحو ١٢٤ مليون جنيه .

مما يتعين معه اتخاذ اللازم تجاه ما سبق .

رد الشركة :-

الخسارة في المرحلة الحالية بسبب انخفاض الإنتاج نتيجة نقص توريدات فحم الكوك وارتفاع التكاليف الثابتة من أجور وخلافه بسبب القرارات السيادية والتي لادخل للشركة فيها وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وتهالك المعدات وجاري حاليا الانتهاء من دراسة تطوير وإعادة تأهيل معدات الشركة لتطوير الشركة وتحسين موقفها المالي والوصول بالطاقة الإنتاجية إلي ١,٢ مليون طن وفي هذه الحالة ستمكن الشركة بمشيئة الله من سداد ما عليها من التزامات .

التعليق :-

تناول الرد استباب الخسارة والتي ترجع لنقص توريدات فحم الكوك وارتفاع في تكلفة وأسعار مستلزمات الإنتاج وهو ما لم تقدم الشركة حلول بشأنها ، ولم يتناول الرد كيفية معالجة الخلل الشديد في الهيكل التمويلي لها لتجنب أخطار عدم الاستمرار ولذا فالملاحظة قائمة .

الملحوظة :-

لم تتأثر نتائج الأعمال بالموازنة بنحو ٤٤٩,٢٧٣ مليون جنيه ويتمثل ذلك فيما يلي : —
عدم تحميل المصروفات بنحو ٢٣١,١٧٦ مليون جنيه تتمثل في قيمة العلاوة الاجتماعية والمكافآت البديلة للأرباح السنوية (يتم صرفها سنويا) مما ترتب عليه انخفاض متوسط اجر العامل من ٧٤,٢٨٥ ألف جنيه في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ إلي ٦٨,٨٨٠ ألف جنيه بالموازنة .

رد الشركة :-

لم يتم اخذ الحافز الجماعي والعلاوات الاجتماعية في الحساب حيث أن الشركة تحقق خسائر في الوقت الحالي علاوة علي الخسائر المرحلة ويصعب في ظل هذه الأوضاع الراهنة التنبؤ بأن الشركة ستحقق أرباح يتم من خلالها صرف حافز جماعي ولكن الشركة ستلتزم بالصرف طبقا لما يتوصل إليه مجلس اداره الشركة والجمعية العمومية في هذا الشأن .

التعليق :-

درجت الشركة على صرف حافز جماعي في السنوات السابقة رغم تحقيقها لخسائر والعلاوات الاجتماعية التي تصرف للعاملين تتم بقرارات من الدولة وبالتالي لا يمكن مخالفتها أو تجاهلها وعليه لابد من مراعاتها بالموازنة .



الملحوظة :-

لم يتم تحميل تكاليف الإنتاج بنحو ١٠٣,١٥٢ مليون جنيه حيث تم تسعير طن الفحم بمشروع الموازنة بمبلغ ٢٧٥٠ جنيه (وفقا لخطاب شركة الكوك المؤرخ ٢٠١٤/١/٥) في حين أن صحته مبلغ ٢٩٣٦,٥ جنيه للطن (وفقا لتكلفتة الفعلية الواردة من شركة الكوك في ٢٠١٣/٦/٣٠) وننوه إلى أن شركة الكوك بموازنة العام السابق سبق أن أرسلت خطابها المؤرخ ٢٠١٣/٢/١١ بأن سعر طن الفحم ٢٧٢٢,٥ جنيه وهو ما لم يتحقق .

رد الشركة :-

○ يتم احتساب سعر طن فحم الكوك من واقع الخطاب المرسل أينا من شركة النصر لصناعة الكوك في هذا الشأن (مرفق ١) أما انخفاض تكلفة الطن هذا العام فيرجع إلي أن أنتاج شركة الكوك قد ارتفع عن العام السابق مما خفض تكلفة الطن .

التعليق :-

الملاحظة قائمة ، حيث سبق أن أرسلت شركة الكوك بموازنة العام السابق خطابها المؤرخ في ٢٠١٣/٢/١١ بأن سعر الطن ٢٧٢٢,٥ جنيه وهو ما لم يتحقق .

السيد المهندس / دكتور عبد بسوني - رئيس الجمعية العامة للشركة :-

هل الشركة لم تقم بعمل مناقصات حديثة لاستيراد الفحم بحيث يمكن من الاستعانة بمؤشرات الاسعار المقدمة من الشركات .

السيد المحاسب / سليمان حسني - رئيس قطاعات الشئون المالية بالشركة :-

أسعار الفحم الحجري انخفضت وسوف يتم انخفاض اسعار الكوك تبعا لذلك .

السيد المحاسب / وائل احمد ابو بكر - مراقب الحسابات :-

نؤكد ان شركة الكوك تقوم بإرسال خطاب كل عام بسعر الكوك في الموازنة وبعد ذلك في نهاية العام تحاسب كما تريد .

الملحوظة :-

○ تم تقدير استهلاك الطاقة بمشروع الموازنة بمتوسط فعاليات الأعوام المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، ٢٠١١/٢٠١٠ ، ٢٠١٢/٢٠١١ دون اخذ نتائج العام المالي السابق ٢٠١٣/٢٠١٢ في الاعتبار وقد ترتب علي ذلك تخفيض تكاليف الإنتاج بنحو ٩٩,٧٩٢ مليون جنيه

رد الشركة :-

○ بموازنة العام المالي السابق ٢٠١٣/٢٠١٢ قمنا بتقدير استهلاك الطاقة علي أساس استهلاك عام يكون الإنتاج فيه مقارب لإنتاج الموازنة إلا أن السيد المحاسب / مراقب الحسابات اعترض سيادته وطلب اخذ متوسط ٣ سنوات (مرفق ٢) .

○ وبناء علي ذلك تم اخذ متوسط استهلاك ٣ سنوات وهي أعوام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، ٢٠١١/٢٠١٠ ، ٢٠١٢/٢٠١١ أما العام المالي السابق ٢٠١٣/٢٠١٢ فكان الإنتاج فيه بعيد جدا عن أنتاج الموازنة حيث كان الإنتاج في هذا العام ٢٧٨٦٨٣ طن فقط في حين أن إنتاج عام الموازنة الحالي



التعليق :-

○ الملاحظة قائمة ، والرد يخالف الحقيقة ، حيث ورد ان الشركة قد قدرت الاستهلاك وفقا لعمليات ٢٠١٠/٢٠٠٩ والتي تقل عن متوسط اخر ثلاث سنوات ، وما ورد بالتقرير المعروض متوسط اخر اربع سنوات ، والانتاج بالسنوات (المنوه عنها بالرد) بلغ نحو ٧٧٣ الف طن ، ٧٥٦ الف طن للسنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، ٢٠١١/٢٠١٠ ، ٢٠١٢/٢٠١١ على الترتيب وهو ما يزيد عن انتاج عام الموازنة ، كما بلغ إنتاج العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٤٤٧ الف طن وهو ما يقل عن انتاج عام الموازنة .

الملاحظة :-

○ تم تقدير سعر طن الحجر الجيري (محاجر بني خالد) بسعر ٥٣,١٧ جنيه للطن وصحته ١١١,٣٢٤ جنيه للطن طبقا لتكلفته في ٢٠١٣/٦/٣٠ مما أدى إلي تخفيض تكاليف الإنتاج بنحو ١٥,١٥٣ مليون جنيه .

○ يتعين التصويب وما لذلك من آثار علي صحة وعرض القوائم المالية .

رد الشركة :-

○ بميزانية ٢٠١٣/٦/٣٠ كانت تكلفة طن الحجر الجيري المستخدم من محاجر بني خالد ١١١,٣٢٤ جنيه للطن حيث بلغ الإنتاج هذا العام المنتهي في ٢٠١٣/٦/٣٠ ٢٠٨٤٠٧ طن ونظرا لانخفاض الإنتاج في هذا العام ارتفعت تكلفة الطن .

○ أما في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ فمستهدف إنتاج ١,٠٠٠,٠٠٠ طن مما يؤدي إلي انخفاض تكلفة الطن بسبب انخفاض التكلفة الثابتة وبذلك وصلت تكلفة الطن إلي ٥٣,١٧ جنيها (مرفق ٣ صوره الموازنة التخطيطية لمحاجر بني خالد)

التعليق :-

في ضوء ما تم أنتاجه فعليا خلال السنوات الثلاث السابقة المنتهية في ٢٠١١/٦/٣٠ ، ٢٠١٢/٦/٣٠ ، ٢٠١٣/٦/٣٠ نحو ٤٢٨ الف طن ، ٣٥٣ الف طن ، ٢٠٨ الف طن على الترتيب نرى صعوبة استهداف إنتاج مليون طن .

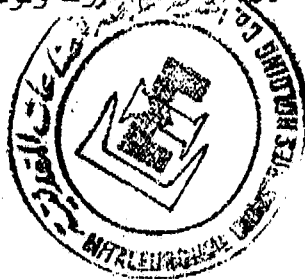
الملاحظة :-

استهدفت الموازنة إنتاج ٦٥٠ ألف طن كمنتجات نهائية معدة للبيع وهو الأمر المستبعد تحقيقه حيث أن ما تم أنتاجه فعلا خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ — ٢٧٩ ألف طن وما تم أنتاجه خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ — ١٣٦ ألف طن .

رد الشركة :-

○ كان المستهدف إنتاج ٧٥٠ ألف طن في عام الموازنة وليس ٦٥٠ ألف طن (مرفق ٤) إلا أن شركة النصر لصناعة الكوك بموجب خطابها المرفق صورته لا تستطيع توفير سوي ٤٥٠ ألف طن وبذلك تم تخفيض المستهدف إلي ٦٥٠ ألف طن وحيث ان كمية الفحم الموردة لا تكفي لإنتاج ٦٥٠ ألف طن تقوم شركة الحديد والصلب بتوفير كمية الفحم الباقية اللازمة للإنتاج من الخارج وتقدر بكمية ١٠٣ ألف طن .

أما عدم تحقيق خطة إنتاج الموازنة في العام السابق فيرجع إلي نقص توريدات فحم الكوك وتوقف الوحدات الإنتاجية .



التعليق :-

خطة انتاج الموازنة سوف يصعب تحقيقها في ظل توريدات شركة الكوك نحو ٢١٤ ألف طن فقط في العام المالي المنتهي في ٢٠١٣/٦/٣٠ ، وتوريد ١١٤ ألف طن فقط عن النصف الاول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ في حين سبق ان افادت بتوريد ٥٠٠ ألف طن بمشروع الموازنة العام السابق بخطابها المؤرخ في ٢٠١٣/٢/٢١ ولذا فالملاحظة قائمة .

الملاحظة :-

• دأبت الشركة علي تخفيض الطاقة الإنتاجية المتاحة دون الإفصاح عن ذلك حيث تم تخفيضها إلي ٦٥٠ ألف طن بالموازنة مقابل ٨٥٠ ألف طن ، ٩٠٠ ألف طن ، مليون طن بموازنات الأعوام ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ٢٠١٢/٢٠١١ علي الترتيب .

رد الشركة :-

• بجميع الموازنات يتم الإفصاح علي ان تخفيض الطاقة الإنتاجية يكون بسبب نقص توريدات فحم الكوك ويتم وضع الخطة الإنتاجية كل عام علي أساس إفادة شركة الكوك بكميات الفحم التي ستقوم بتوريدها .

التعليق :-

يفضل للشركة ان تضع موازاناتها على الكميات الفعلية المتوقع توريدها من شركة الكوك وليس على ما ترسله من خطابات لا تتحقق ولذا فالملاحظة قائمة .

الملاحظة :-

• ورد بالموازنة انه سيتم سد احتياجات الشركة من فحم الكوك والبالغة ٥٣٣ ألف طن علي النحو التالي :-
• ٤٥٠ ألف طن من شركة النصر لصناعة الكوك وفقا لالتزامها بخطابها المؤرخ ٢٠١٤/١/٥ وهو ما يصعب تحقيقه في ظل توريد شركة الكوك نحو ٢١٤ ألف طن فقط في العام المالي المنتهي في ٢٠١٣/٦/٣٠ ، وتوريد ١١٤ ألف طن فقط عن النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ في حين سبق أن افادت بتوريد نحو ٥٠٠ ألف طن بمشروع موازنة العام السابق بخطابها المؤرخ في ٢٠١٣/٢/١١ .

رد الشركة :-

• عانت شركة الكوك في العام السابق من أعطال بالبطاريات وإجراء عمليات وصيانات لها مما أدى إلي نقص توريدات الفحم خلال هذا العام إلا انه في العام المالي الحالي تحسنت حالة البطاريات وزادت التوريدات عن العام المالي السابق .

التعليق :-

الملاحظة قائمة في ظل ما تحقق فعليا في العام المالي المنتهي في ٢٠١٣/٦/٣٠ وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ .

الملاحظة :-

• استيراد كمية ١٠٣ ألف طن رغم صعوبة تحقيق ذلك في ضوء طرح الشركة لعدد ٤ مناقصات عامة عالمية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٢ ، نوفمبر ٢٠١٣ لم تسفر عن استيراد أي كميات من الفحم سواء بمبادلة السلع أو نقدا وذلك في ظل حالة السيولة المتردية بالشركة .



رد الشركة :-

تم تكثيف المراسلات مع الجهات العالمية المتخصصة في توريدات الفحم وتلقت الشركة عدد من العروض جاري دراستها حاليا بمعرفة الفنيين للوقوف علي مدى ملائمة المواصفات الفنية الواردة بالعروض مع المواصفات الفنية المطلوبة للفحم المستخدم .

التعليق :-

رغم تكثيف المراسلات مع الجهات العالمية المتخصصة في توريدات الفحم كما ورد برد الشركة إلا أنها لم تسفر عن استيراد أي كميات من الفحم منذ نوفمبر ٢٠١٢ وحتى تاريخه ولذا فالملاحظة قائمة .

الملاحظة :-

استهدفت الموازنة تشغيل الأفران الأربعة في حين ان ما يتم تشغيله هو الفرن الثالث فقط وعلي فترات متقطعة مع توقف الأفران الثاني والرابع والأول عن التشغيل اعتبارا من ٢٠١٠/٤ ، ٢٠١٢/١ ، ٢٠١٣/١ علي الترتيب .

رد الشركة :-

توقف الأفران جاء نتيجة عدم توفر فحم الكوك الكافي للتشغيل أما في الموازنة فجارى الإعداد لتوفير الفحم اللازم لتشغيل الأفران الأربعة سواء عن طريق ما يتم توريده من شركة الكوك أو ما يتم توفيره من الخارج

التعليق :-

من الأعوام السابقة تبين عدم توفير الفحم الكافي للتشغيل سواء من شركة الكوك أو من خلال الاستيراد .

الملاحظة :-

تضمنت الموازنة بيع ٧٠٠ ألف طن كمنتجات نهائية معدة للبيع (كامل كمية الإنتاج مع بيع ٥٠ ألف من أرصدة المنتجات التامة أول عام الموازنة) وهو الأمر المستبعد تحقيقه حيث بلغ إجمالي ما تم بيعه خلال العام المالي المنتهي في ٢٠١٣/٦/٣٠ نحو ٣٢٩ ألف طن وعدم قدرة الشركة علي تصريف أرصدة المنتجات التامة المعدة للبيع في ذات التاريخ بنحو ٧١ ألف طن ، كما بلغ إجمالي ما تم بيعه خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ١٢٢ ألف طن وعدم قدرة الشركة علي تصريف أرصدة المنتجات التامة المعدة للبيع في ٢٠١٣/١٢/٣١ بنحو ٨١ ألف طن .

يشير كافة ما سبق إلي أن الموازنة لا توفر أساسا معقولا للإنتاج أو البيع فضلا عن عدم وضوح أية رؤية أو خطط لتغيير الواقع وما يترتب علي ذلك من كافة الآثار علي صحة كافة أرقام الموازنة .

رد الشركة :-

حركة المبيعات خلال الشهور الثلاثة الماضية في زيـادة مستمرة علاوة علي ان هناك نمو للطلب علي منتجات الشركة بالإضافة إلي وجود طلبات حاليا بقطاع التصدير وهو ما جعلنا نتوقع ببيع ٧٠٠ ألف طن .

التعليق :-

لم يتضح من الزر كمية المبيعات خلال الثلاثة أشهر الماضية وكذا كمية المبيعات بطلبات التصدير حتى يمكن التحقق من إمكانية تحقيق المبيعات المستهدفة .



الملحوظة :-

- لوحظ ما يلي :-

علي الرغم من وجود نحو ٢٥٧,٦٣٩ مليون جنيه بحساب / ودائع لأجل في بداية عام الموازنة ملها نحو ٢٥٥,٦٣٩ مليون جنيه ودايع مرهونة علي ذمة قروض واعتمادات وضرائب وخطابات ضمان إلا أنها ظهرت بالموازنة بنحو ٨٦,٨١٢ مليون جنيه فقط رغم عدم الإشارة إلي فك الرهونات المشار إليها .

رد الشركة :-

مبلغ الودائع المدرج بالموازنة وهو ٨٦,٨١٢ مليون جنيه يمثل الودائع الحرة المتوقع وجودها تحت تصرف الشركة في عام الموازنة

التعليق :-

الملاحظة قائمة ، والرد يخالف النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة المصرية من حيث عدم اظهار الودائع المرهونة بالقوائم المالية وفقا لرد الشركة ، الرد جانبية الصواب حيث لم يوضح هل سيتم فك الرهونات علي الودائع المشار إليها خلال عام الموازنة وان عدم اظهار الودائع المرهونة بقائمة المركز المالي واثرا على الفوائد الدائنة المحققة منها .

الملحوظة :-

تضمن مشروع الموازنة نحو ٥٣,٩٥٠ مليون جنيه تحت مسمى أنفاق استثماري وصحته نحو ٦٦٨ ألف جنيه فقط حيث يمثل الباقي مبلغ ٥٣,٢٨٢ مليون جنيه مدرج بحساب تكوين سلعي في بداية عام الموازنة بما يخالف إككام النظام المحاسبي الموحد .

رد الشركة :-

حدث خطأ مطبعي في العرض عند الطباعة إلا أن هذا الخطأ لم يؤثر علي النتيجة .

التعليق :-

يكتفي بالرد

الملحوظة :-

لوحظ بشأن قائمة التدفقات النقدية ما يلي :-

عدم تضمينها ما سيتم سداه لصندوق الزمالة كقرض لسد العجز بين موارد الصندوق وامتيازات العاملين خلال عام الموازنة والبالغ نحو ١٢٠ مليون جنيه .

رد الشركة :-

نظرا للظروف الحالية بالشركة وأزمة السيولة التي تعاني منها في الوقت الحالي لم يتم اعتماد قروض لصندوق الزمالة خلال عام الموازنة .

التعليق :-

الموازنة توقعات وليست اعتمادات والملاحظة قائمة .

الملحوظة :-

تضمنت القائمة مبيعات نقدية ومتحصلات من العملاء بنحو ٣,٤٣٤ مليار جنيه (علي أساس المبيعات بالكامل) ودون بيان موقف أرصدة العملاء الدائنة والبالغة نحو ١١٧ مليون جنيه .
يتعين التصويب لكافة ما تقدم وما لذلك من آثار علي سلامة وعرض القوائم المالية .



رد الشركة :-

أرصدة العملاء الدائنة تمثل الكميات المتبقية للعملاء علي الطلبات التي يتم التعاقد علي مشمولها مع قطاع المبيعات ولم يتم استلامها بالكامل وهذه الكميات تحت التسليم لسابق إنتاجها .

التعليق :-

الموازنة حددت الإنتاج والمبيعات والتسليمات وآثار ذلك على قائمة التدفقات النقدية دون بيان موقف أرصدة العملاء الدائنة ولذا فالملاحظة قائمة .

الملاحظة :-

أظهرت الموازنة تصريف نحو ٥٠ ألف طن فقط من مخزون الإنتاج التام أول المدة والاحتفاظ بنحو ٣١ ألف طن بتكلفة نحو ٢٢٩ مليون جنيه وقد ورد بأسس إعداد الموازنة أن ذلك طبقا لاحتياجات السوق مما يعني عجز الإدارة عن تصريف هذا الإنتاج .

يتعين اتخاذ ما يلزم تجاه ذلك .

رد الشركة :-

تم أعداد الموازنة علي أساس بيع إنتاج العام بالكامل بالإضافة إلي تصريف ٥٠ ألف طن من مخزون الإنتاج التام وإدارة الشركة لا تتدخر جهدا في سبيل تصريف كامل المخزون وقد وضح ذلك من مبيعات الشهور الثلاثة الحالية والتي تحسنت فيها المبيعات بصوره ملحوظة

التعليق :-

الملاحظة قائمة ، والرد لم يتضمن ما ورد بالملاحظة من الاحتفاظ بنحو ٣١ ألف طن تكلفتها نحو ٢٢٩ مليون جنيه من رصيد أول المدة .

الملاحظة :-

بلغ مجمل الخسارة عن عام الموازنة نحو ١٩٣ مليون جنيه حيث استهدفت الموازنة تكلفة إنتاج للوحدات المباعه بلغت نحو ٣,٦٠٩ مليار جنيه بنسبة نحو ١٠٨ % من إيرادات النشاط البالغة نحو ٣,٤٣٤ مليار جنيه والتي تتضمن تصدير كمية ١٢٠ ألف طن منتجات نهائية معدة للبيع سوف يتحقق عنها خسارة بنحو ٥٩ مليون جنيه مما لو تم بيعها بالسوق المحلي نظرا لانخفاض سعر بيع التصدير عن سعر البيع المحلي

رد الشركة :-

نظرا لضرورة توفير عملات أجنبية لتحقيق الاستثمارات المطلوبة وتوفير مستلزمات الإنتاج الضرورية تضطر الشركة إلي تصدير ١٢٠٠٠٠ طن في عام الموازنة بأسعار تقل عن أسعار البيع المحلي وبسبب عدم استيعاب السوق المحلي لكامل الإنتاج بسبب حالة الركود الحالية .

التعليق :-

الرد يخالف بعضه حيث يتضح منه أن التصدير لعدم استيعاب السوق المحلي كما يتضح أن الشركة تضطر لذلك لتوفير العملات الأجنبية ولذا فالملاحظة قائمة .

الملاحظة :-

تضمنت الموازنة استثمارات بنحو ١١٩,٨٢٠ مليون جنيه منها ١١٢,٨٢ مليون جنيه

إدراجها بموازنة العام المالي الماضي دون تنفيذها



رد الشركة :-

- لم يتم تنفيذ الاستثمارات بالرغم من كونها ضرورية نظرا لعدم توافر السيولة النقدية اللازمة نتيجة انخفاض الإنتاج وانخفاض المبيعات بسبب نقص توريدات فحم الكوك .

التعليق :-

الملاحظة قائمة وما مؤشرات عدم تكرار ذلك .

الملاحظة :-

- بلغت قيمة مخلفات الإنتاج (الخردة) بالموازنة نحو ٤٠٩,٦٧٤ مليون جنيها منها نحو ١٣٩,٢٦١ مليون جنيه تخصص عام الموازنة لم يقدم مشروع الموازنة أي رؤية للتصرف فيها أو استخدامها في ضوء ظروف الشركة المتعثرة .
- يتعين بحث سبل استخدامها أو التصرف الاقتصادي لها لتوفير سيولة للشركة .

رد الشركة :-

- هذه الخردة يتم بيع البعض منها ولكن لعدم تأكد عملية بيعها لم يتم ادراجها كبيع هذا علاوة علي ان وجود الخردة لا تمثل قلقا للشركة خاصة أن المرحلة المستقبلية والتي ستشهد زيادة إنتاج الشركة من الحديد الزهر وبالتالي زيادة كميات إنتاج الصلب مما يؤدي إلي زيادة المستخدم من الخردة بقطاعات الصلب والتي لا غنى عنها

التعليق :-

الملاحظة قائمة حيث أن الخردة البالغة نحو ٤٠٩,٦٧٤ مليون جنيه تمثل قلقا للشركة في ضوء ظروفها المالية المتعثرة بخلاف ما ورد بالرد .

الملاحظة :-

- تم تحديد سعر صرف اليورو بنحو ٩,٥ جنيه عند تقييم القروض الاجنبيه طويلة الأجل بمشروع الموازنة في حين بلغ سعره بأخر مركز مالي للشركة في ٢٠١٣/١٢/٣١ مبلغ ٩,٦٣٢٨ جنيه ، كما لم تتأثر القوائم المالية بفروق أسعار الصرف الناشئة من البنود ذات الطبيعة النقدية .
- وبناء علي اختيارنا للأدلة المؤيدة للافتراضات فمن رأينا ان هذه الافتراضات لا توفر أساسا معقولا للتنبؤات ، وان المعلومات قد تم أعدادها أيضا بصورة غير ملائمة علي أساس الافتراضات المستخدمة وقد تم عرضها بما لا يتفق مع ما يقضي به النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة المصرية .

رد الشركة :-

- يوضح (مرفق ٥) أسعار العملات الواردة من البنك الأهلي المصري " قطاع الأموال " يوم ٢٠١٤/١/٣٠ وقت أعداد الموازنة والذي اظهر أن سعر اليورو ٩,٥٤ جنيه .

التعليق :-

الملاحظة قائمة وكان يجب علي الشركة تحديد سعر ٢٠١٣/١٢/٣١ كما ورد بالملاحظة .

ثم طلب السيد المهندس / زكي عبده يسونى رئيس الجمعية العامة من السادة ممثلى شعبة

تقييم الاداء بالجهاز المركزي للمحاسبات عرض تقريرا تقريرا حول الاداء حول الاداء

ثم عرض السيد المحاسب / الأمير أحمد محمود - رئيس شعبة تقييم الاداء بالجهاز المركزي للمحاسبات

بعض ملاحظات الشعبة المعروض في الإطار الآتى :

١٧



تمت دراسة مشروع الموازنة التقديرية عن العام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ في ضوء الاسس والمبادئ والافتراضات التي اعتمدت عليها في تحقيق بنود تلك الموازنة ومن واقع البيانات والنماذج والقوائم المالية المتاحة عن الفترات السابقة والمستوفاة بمعرفة الشركة .

هذا وقد اعدت الشركة مشروع الموازنة على اساس انتاج ٦٥٠ الف طن وبيع ٧٠٠ الف طن على ان يتم تصريف جزء من مخزون الانتاج التام بنحو ٥٠ الف طن ، وقد تبين ما يلي :-

- استهدفت الشركة بموازنة عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ انتاج بسعر البيع بنحو ٢٩٩٣,١٦١ مليون جنية مقابل انتاج فعلي عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ بلغ نحو ١٢٧٩,٦٨٧ مليون جنية بارتفاع قيمة ١٧١٣,٤٧٤ مليون جنية ونسبة ١٣٣,٩ % وبلغت قيمة الانتاج الفعلي خلال النصف الاول من عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ نحو ٦٦٨,١٧٩ مليون جنية بنسبة ٢١,٨ % من قيمة الانتاج التام المستهدف عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ والبالغة ٣٠٦٣,٥٢٢ مليون جنية .

- استهدفت الشركة بموازنة عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ إيرادات نشاط تبلغ قيمتها ٣٤٣٣,٨٩٣ مليون جنية مقابل إيرادات نشاط فعلية عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ بنحو ١٥٢٠,٠٧٣ مليون جنية بارتفاع قيمة ١٩١٣,٨٢٠ مليون جنية وبنسبة ١٢٥,٩ % ، وبلغت إيرادات النشاط الفعلية خلال النصف الاول من عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ نحو ٥٩٣,٢٨٤ مليون جنية بنسبة ١٧,٥ % من إيرادات النشاط المستهدفة عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ والبالغة ٣٣٨٤,٩٦٠ مليون جنية .

- استهدفت الشركة بموازنة عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ صادرات تبلغ قيمتها ٥٠٧,٠١٢ مليون جنية (تمثل ١٤,٨ % من إيرادات النشاط) مقابل صادرات فعلية عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ بنحو ٢٠٣,٨٨١ مليون جنية (تمثل ١٣,٤ % من إيرادات النشاط) بارتفاع قيمة ٣٠٣,١٣١ مليون جنية وبنسبة ١٤٨,٧ % ، وبلغت الصادرات خلال النصف الاول من عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ نحو ٧٢,٠٧٧ مليون جنية بنسبة ١٤,٣ % من قيمة الصادرات المستهدفة عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ والبالغة ٥٠٢,٦٩١ مليون جنية .

- قدرت الشركة بموازنة عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ رصيذا للمخزون من الانتاج التام بالتكلفة (بعد خصم المخصص) في ٢٠١٥ / ٦ / ٣٠ بنحو ١٦٩,٦٢٧٧ مليون جنية بانخفاض قيمة ١٨١,٨٦٥ مليون جنية ونسبة ٥١,٧ % ، وبلغ الرصيد الفعلي في ٢٠١٣ / ١٢ / ٣١ نحو ٤٣٢,٨٩٧ مليون جنية .

- قدرت الشركة بموازنة عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ مجمل خسارة بنحو ١٩٣,٤٥٤ مليون جنية مقابل ٨٨٩,٠٠٦ مليون جنية بانخفاض قيمة ٦٩٥,٥٥٢ مليون جنية ونسبة ٧٨,٢ % ، وقد اسفرت نتائج اعمال الشركة خلال النصف الاول من عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ عن مجمل خسارة بلغت ٥١٠,٣٨٠ مليون جنية بزيادة قيمتها ١٤٤,١٧٣ مليون جنية ونسبتها ٣٩,٤ % من مجمل الخسارة المقدرة بالموازنة التقديرية عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ والبالغ ٣٦٦,٢٠٧ مليون جنية مما يشير الى ضعف اقتصاديات التشغيل بالشركة .

- قدرت الشركة بموازنة عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ صافي خسارة بنحو ٣١٥,٣٥٢ مليون جنية مقابل ٨٦٧,٧١٩ مليون جنية فعلي عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ بانخفاض قيمته ٥٥٢,٣٦٧ مليون جنية ونسبته ٦٣,٧ % ، وأسفرت نتائج أعمال النصف الأول من عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ عن صافي خسارة بنحو ٥١٩,٨٦٥ مليون جنية بزيادة تبلغ نحو ٢٥٥,٦٦٥ مليون جنية ونسبته ٩٩,٨ % عن صافي الخسارة المقدرة عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ والبالغ ٢٦٠,٢٠٠ مليون جنية .



- يبلغ نصيب الطن المنتج من الأجور الكلية بموازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ١١٦٢ جنيه مقابل ٣١٣٨ جنيه فعلى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وبلغ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ٣٥٤٨ جنيه .
- تبلغ نسبة الأجور الكلية إلى الإنتاج الإجمالى بسعر السوق بموازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٤,٦ % مقابل ٢٥,٩ % فعلى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وتبلغ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ٧١,١ % .
- استهدفت الشركة بالموازنة التقديرية لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ تحقيق قيمة مضافة صافية بنحو ٧٢١,٠٠٦ مليون جنيه بينما ظهرت قيمة سالبة بلغت ٤٠٤,٣١٢ مليون جنيه فعلى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ .
- وجدير بالذكر أن الأجور الكلية المستهدفة بموازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وبالباقي ٧٥٥,٥٤٥ مليون جنيه قد تجاوزت القيمة المضافة الصافية المستهدفة بنحو ٣٤,٥٣٩ مليون جنيه ونسبة ٤,٨ % .
- ارتفاع رصيد الخسائر المرحلة فى ٢٠١٥/٦/٣٠ الى نحو ٢٤٤٩,٧١٢ ملون جنيه مقابل ١٦١٤,٤٩٥ مليون جنيه (فعلى) فى ٢٠١٣/٦/٣٠ بزيادة تبلغ ٨٣٥,٢١٧ مليون جنيه ونسبته ٥١,٧ % ويمثل رصيد الخسائر المرحلة فى ٢٠١٥/٦/٣٠ نحو ٢٥٠,٨ % من رأس مال الشركة والبالغ ٩٧٦,٨٧٣ مليون جنيه فى ٢٠١٥/٦/٣٠ .
- استهدفت الشركة بموازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ تنفيذ استثمارات رفع كفاءة معدلات التشغيل بقيمة ١١٩,٨٢٠ مليون جنيه ، ويتم تمويل هذه الاستثمارات ذاتيا من إيرادات الشركة .

١. ثم أعطى السيد المهندس / زكى عبده بسيونى - رئيس الجمعية العامة للشركة الكلمة للسيد الأستاذ /

إبراهيم إبراهيم محمود إبراهيم - احد المساهمين بالشركة :

* نحى قيادات الشركة ونقدر منها الموجودين حاليا وبالنسبة لوضع الشركة فهو وضع خطير ويجب تحديد الخطوات اللازمة للخروج من هذا الوضع ، وبعد هذه المناقشات التى دارت يجب ان تكون الموازنة الحالية معبرة عن الوضع الحالى للشركة حيث يمكن للسيد المهندس / رئيس الجمعية العامة عرض الامر بوضوح شديد على السادة المسؤولين بالدولة للنهوض بهذه الشركة ، وبالنسبة الى ارقام الموازنة يعاد تعديلها مع السيد مراقب الحسابات فى اخر ٣ شهور او اخر ٦ شهور حتى تكون الموازنة معبرة عن ما يحدث فى الفترة القادمة .

* الشركة منتهية حاليا والاموال التى ستصرف عليها ستكون اموال مهدرة وقد طلبت مقابلة السيد المهندس / رئيس الشركة القابضة وعرضت تقديم مذكرة هدفها تجديد دماء الشركة واننى اقترح على سيادتكم ان الشركة القابضة تدرس تأسيس شركة اخرى تساهم فيها بالاصول المعنية والباقي يساهم به شركات اخرى او البنوك ، كان يجب على الشركة هذه فتح المعاش المبكر وتحمله الدولة لان اجور العمال وزيادة الاجور هذه هى التى تسبب الكارثة لاي شركة ويتم نقل اصول هذه الشركة الى شركة جديدة يتم انشائها لان الشركة حاليا لم تستطيع انتاج حديد تسليح بهذا الشكل وهذه التكلفة .

برجاء من سيادتكم دراسة هذا الموضوع لتخفيف اعباء الشركة ، وايضا هناك حق المساهمين ان مرسوم هذه الشركة كاتبت الدولة تمنح ٥ % للمساهمين وارجو ان نستعيد هذه النسبة مرة اخرى وفى النهاية اود ان اسجل جزيل الشكر لشخصكم الكريم على حسن الاستماع وللحاضرين

ثم عرض السيد المهندس محمد سعد نجيدة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة - الشركة الخاصة
بقطعة الأرض المراد بيعها للشركة المصرية لنقل الكهرباء لإقامة محطة لمحولات حديد التسليح الخاصة



- تم بيع مساحة ٨١٢٥ متر مربع للشركة المصرية لنقل الكهرباء بسعر ٥٥٠ جنيه للمتر المربع لبناء محطة المحولات الجديدة عليها بمنطقة مشروع مخازن المنتجات وتم تحرير العقد الابتدائي بين الطرفين في ٢٠١٠/١١/٣٠ .

- أفادتنا الشركة المصرية لنقل الكهرباء بتعذر تنفيذ المحطة على قطعة الأرض المشتراه نتيجة للاشترطات التي وضعتها هيئة عمليات القوات المسلحة لملاصقة الموقع لإحدى وحدات القوات المسلحة .

- طلبت الشركة المصرية لنقل الكهرباء أرض بديلة لإقامة محطة المحولات الجديدة عليها .
- نظرا للحاجة الشديدة والملحة لإنشاء محطة محولات جديدة لنقل الأحمال الخارجية عن محطات شركة الحديد والصلب المصرية تبين (١) وتبين (٢) وتبين (٤) لما تسببه هذه الأحمال من اعطال ومشاكل في معدات شركة الحديد والصلب المصرية لا تقدر بثمن كما انها تقى الشركة في أي خطط مستقبلية للتطوير حيث ان الاحمال الخارجية تستهلك ٤٠ % من طاقة المحطات الخاصة بالشركة .

- صدر قرار مجلس ادارة الشركة بجلستها المنعقدة في ٢٠١٤/٢/١ بالموافقة من حيث المبدأ على بيع ٧٠٥٠ متر مربع ملك الشركة من الارض الملاصقة لمعهد التبين بسعر ٨٥٠ جنيها للمتر المربع واسترداد قطعة الارض السابق بيعها للشركة المذكورة ومساحتها ٨١٢٥ متر مربع بسعر ٦٠٠ جنيها للمتر المربع (حسب تقدير هيئة الخدمات الحكومية) ويعرض مبدأ البيع على الجمعية العامة للشركة وتعقبنا على ما جاء بالمذكرة أشار السيد المحاسب / شريف نجم الدين - وكيل اول الوزارة - مدير ادارة مراقبة الحسابات :

- سبق وأن اصدرت ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والتخطيط والتنمية المحلية والاستثمار بمجلس الدولة الفتوى ملف رقم ٣٣١٤/٢١/٧٥ سجل رقم ٢٠١٠/٢٣٦ بخصوص اراضي الشركة كما يلي :-

*اولا :-

مشروعية تصرف شركة الحديد والصلب المصرية في الاراضي المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة محل قرارى وزير المالية رقمى ١٢٦ لسنة ١٩٥٤ و ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ وكذا صحة اضافة الشركة لهذه الاراضي ابتداء قبل التصرف فيها او اضافة حصيلة مقابل التصرف فيها وبيعها الى اصولها وذلك فى حالة ما اذا كانت الاراضي المشار اليها هى عينها الارض محل الحصة العينية للحكومة المصرية المبينة فى الملحق المرفق بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ والتي شاركت بموجبها الدولة فى تأسيس هذه الشركة بموجب الترخيص الممنوح لها وفقا لاحكام القانون المشار الية وحصلت الدولة فى مقابلها على اسهم عينية فى رأس مال الشركة المذكورة على النحو المبين بالاسباب .

*ثانيا :-

عدم مشروعية تصرف شركة الحديد والصلب المصرية فى الاراضي المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة محل قرارى وزير المالية رقمى ١٢٦ لسنة ١٩٥٤ و ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ وكذا عدم جواز اضافة الشركة لهذه الاراضي ابتداء قبل التصرف فيها او اضافة حصيلة مقابل التصرف فيها وبيعها الى اصولها وذلك فى حالة ما اذا كانت الاراضي المشار اليها هى عينها الارض محل الحصة العينية



للحكومة المصرية المبينة في الملحق المرفق بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ولم تحصل الدولة في مقابلها على اسهم عينية في رأس مال الشركة المذكورة على النحو المبين بالاسباب .
- ويخصيص قطعة الارض المشار اليها والبالغ مساحتها ٧٠٥٠ متر مربع المزمع بيعها تبين انها داخل اسوار معهد التبين للدراسات المعدنية محل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٢٥ لسنة ١٩٦٧ ، والخاص بالاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على مساحة ارض بنحو ٥٠٤ فدان لتنفيذ مشروع التوسعات الجديدة لمجمع الصلب ويعتبر من اعمال المنفعة العامة ، وقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٩ بالاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على مساحة ارض بنحو ٢١ فدان لاستكمال انشاء مشروع التوسعات الجديدة لمجمع الصلب المستولى عليه بمقتضى قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٢٥ لسنة ١٩٦٧ .

* وعليه ترى عدم مشروعية تصرف شركة الحديد والصلب المصرية في المساحة المزمع بيعها حيث ان قرارات نزع هذه الملكية صدرت بعد اضافة الحصة العينية للحكومة المصرية ، ونرى ضرورة استطلاع رأي مجلس الدولة في هذا الشأن قبل اتخاذ اي قرار بشأنها .

وعرض السيد المهندس / زكى عبده بسيونى - رئيس الجمعية العامة - الأمر على الجمعية لاداء الرأي وانتهى الرأي إلى مخاطبة مجلس الدولة للحصول على الموافقة على بيع قطعة الأرض المشار إليها للمنفعة العامة حيث انه سيقام عليها محطة محولات كهربائية تخدم المنطقة الى جانب تخفيف الأحمال عن الشركة .

السيد المهندس / زكى عبده بسيونى - رئيس الجمعية العامة للشركة :-

بذلك نصل إلى القرارات والتوصيات أرجو ان تأذنوا لي بتلاوتها على حضراتكم لأخذ الرأي عليها وهى كما يلى :-

القرارات

- ١- اعتماد مشروع الموازنة التقديرية للنشاط الجارى للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ بصافى خسارة قدرها "٣١٥,٣٥٢" مليون جنيه .
- ٢- اعتماد مشروع الموازنة الاستثمارية للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ والبالغ قيمتها (١١٩٨٢٠) الف جنيه بالتمويل الذاتى على التفصيل الوارد بالموازنة المعروضة .
- ٣- التوصية بمراجعة ما ورد بتقرير السيد / مراقب الحسابات وتقرير تقييم الأداء بالجهاز المركزى للحسابات على الموازنة التقديرية للشركة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ فى ضوء رد الشركة عليهما .
- ٤- الموافقة من حيث المبدأ باتخاذ الإجراءات اللازمة لبيع قطعة ارض ملك الشركة مساحتها ٧٠٥٠ متر مربع الملاصقة لمعهد التبين بسعر ٨٥٠ جنيها للمتر المربع وذلك حسب تقدير هيئة الخدمات الحكومية الى الشركة المصرية لنقل الكهرباء واسترداد قطعة الأرض السابق بيعها للشركة المذكورة والبالغ مساحتها ٨١٢٥ متر مربع وذلك طبق للمذكرة المعروضة بشرط موافقة مجلس الدولة عليها .
- ٥- عملا على توفير الاستقرار لأوضاع الشركة يمتنع على إدارة الشركة تقرير او الوعد بتقرير اية مزايا او زيادات من اى نوع عينية او نقدية لاجه الإنفاق فى بنود الأجور والحوافز والمكافآت وذلك فى حدود ما تقرره الدولة ، واية مخالفة لهذا القرار تشكل اهدار للمال العام وسوف يتولى الجهاز المركزى للحسابات وادارة الشركة القائمة متابعة الالتزام لهذا القرار ومساءلة اى مخالف له .



السيد المهندس / زكى عبده بسيونى - رئيس الجمعية العامة :-

هذه هي قرارات الجمعية العامة فهل توافقون حضراتكم على هذه القرارات .
(موافقة)

السيد المهندس / زكى عبده بسيونى - رئيس الجمعية العامة :-

أشركم جميعاً مع تظلماتنا للشركة بالتوفيق وكل عام وانتم بخير .
وانتهى الاجتماع فى تمام الساعة الرابعة والنصف مساء نفس اليوم .

جامعى الأصوات

أمين سر الجمعية

(المحاسب/ مجدى عبد الرحمن محمد)

(محمد عبد الرؤوف محمد)

(المحاسب/محمد عبد الوهاب صقر)

الجهاز المركزى للمحاسبات

مراقب الحسابات

(محاسب/ وائل أحمد أبو بكر)

وكيل أول الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

مدير عام
نائب مدير الإدارة

(محاسب / محمد محمود اسماعيل)

(المحاسب/ زينب حلمى محمد)

وكيل أول الوزارة
مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية

شريف نجم الدين محمود

(المحاسب/ شريف نجم الدين محمود)

رئيس الجمعية العامة

(مهندس/ زكى عبده بسيونى)

